في ختام أعماله

مؤتمر المدى الاقتصادي الأول يحدد خطوات الإصلاح ويوصي بتوحيد السياستين المالية والنقدية

توزيع شهادات تقديرية

جلال الماشطة ممثل رئيس الجمهورية

بغداد / افراح شوقي وقيس عيدان تصوير: سعد الله الخالدي

اكد ممثل رئيس الجمهورية جلال الماشطة خلال اختتام اعمال مؤتمر المدى الاقتصادي الاول ان تنظيم مؤسسة المدى لهذا المؤتمر المهم وفي هذا التوقيت يعد خطوة بالغة الاهمية من خلال احتضانها عدداً من بحوث النخب والاختصاصيين والعقول العلمية في المجالات الاقتصادية بما يصب في صالح التطورات الحاصلة في الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق. واشاد الماشطة بالبحوث المطروحة وعدها قيمة عليا يفتخر العراق بها

وكان مؤتمر المدى الاقتصادي الاول قد أوصى في ختام اعماله يوم امس الاحد في بغداد بضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لإنجاز الإصلاح الاقتصادي المطلوب بكفاءة واقتدار عاليين، مؤكدا ضرورة وضع تصنيف رسمي للجدارة الائتمانية للعراق من قبل مؤسسات تصنيف ائتمانية دولية معتمدة رسمياً. كما ركزت التوصيات على الاستثمار في البنية التحتية وضرورة اعتماد الاستثمار بطريقة (البناء والتشغيل ونقل الملكية) للتخفيف من الضغط على الموازنة الاستثمارية في إنشاء البنى التحتية وخاصة في مشاريع الطرق والكهرباء.

وقال عباس الغالبي رئيس اللجنة التحضيرية: ان المؤتمر ناقش العديد من البحوث التي تقدم بها نخبة من الاكاديميين والخبراء الاقتصاديين من القطاع الحكومي والخاص، وخرج بتوصيات عدة منها أهمية إيجاد آلية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لانجاز الإصلاح الاقتصادي بكفاءة ،اذ ان التناقض والتعارض بين السياستين المالية والنقدية يؤثر سلبا على النتائج النهاية المتوخاة لكلا السياستين ما يستلزم تعزيز زيادة الشفافية والإفصاح في المؤسسات النقدية المالية ووضع تصنيف رسمي للجدارة الائتمانية للعراق من قبل مؤسسات تصنيف ائتمانية دولية معتمدة رسمياً، لاسيما بعد تبلور مؤسسات إحصائية وطنية تتمتع بقدر مناسب من الشفافية. كما اشار الى الانجازات الايجابية التي حققها البنك المركزي في مجال استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار. ونظرا لأهمية موضوع رفع الاصفار اكدت التوصيات اهمية دراسة الموضوع من حيث التوقيت والآثار السلبية المتوقعة؛ كونه من المفترض أن يمثل إجراءً نهائياً. وبسبب تذبذب سعر النفط، بل وتقلباته، لابد من التعامل مع هذه الحقيقة بالتحوط وزيادة الميل للادخار من الموارد الإضافية.

ولفت المؤتمر الى اهمية الالتفات الى الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية عند تطبيق بعض توصيات الصندوق الاقتصادي في العراق و حشد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والمؤسساتية والتشريعية بما يسهم في زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي، خصوصا في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. والتركيز على الاستثمار في البنية التحتية وضرورة اعتماد الاستثمار بطريقة (البناء والتشغيل ونقل الملكية) للتخفيف من الضغط على الموازنة الاستثمارية في إنشاء البنى التحتية وخاصة في مشاريع الطرق والكهرباء.

ومن بين التوصيات توفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاع العام والخاص وضرورة استثمار زيادة عائدات النفط العراقي من اجل تخليص الاقتصاد من مشكلة الأحادية وتنويع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاعتماد على القطاعات الرئيسة كالزراعة والصناعة.

الطاقة والنفط

وشهدت جلسات اليوم الثاني من اعمال المؤتمر مناقشة البحوث المقدمة في محوري القطاعات الانتاجية والطاقة والنفط ، حيث ألقى الدكتور محمد صالح القريشي بحثه الموسوم (الاقتصاد النامي بين آلية السوق وتدخل الحكومة .. منظور اقتصادي سياسي للنمو والتنمية) اكد فيه ،ان النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الوطني لايكون حقيقة ملموسة الا بوجود نظام سياسي شامل متناغم مع نظام اقتصادي يسعى لتحقيق مايراه السياسي، ولابد من وجود نظام سياسي لايحمل تناقضات في توجهه العام ليستوعب التوجه الاقتصادي ايضاً، وهي نقطة تجعلنا نقف امام النظام السياسي والإقتصادي واهميتهما وتفاعلهما معاً، فالاستقرار الاقتصادي الكلي يعد شرطاً ضرورياً، لكن تساءل الباحث: هل يكفي ذلك؟ الجواب: حتما انه ليس كافياً فينبغي ان يكون هناك تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني، واضاف: عموماً نجد ان الاقتصاد العراقي يعاني اختلالات هيكلية كبيرة في القطاعات الانتاجية، خصوصاً ان المعالجات انصبت فقط على القطا ع المالي فقط من دون القطاع الاقتصادي. كما تناول الباحث مناقشة مصطلحات جديدة صارت تحكم السوق ومضامين السياسة الاقتصادية.

القروض المصرفية للقطاع الزراعي

فيما طرح الباحث فاروق صالح الرمضاني رؤيته حول العملية الاقراضية في القطاع الزراعي من خلال بحثه الموسوم (القروض المصرفية للقطاع الزراعي) حيث أشار الى ان العملية الاقراضية في القطاع الزراعي هي المحور الاساسي لتطويره لان المشاريع الزراعية تحتاج الى تمويل ومساندة فاعلة من قبل الدولة او من قبل الجهات المانحة او المقرضة، لأن العمل في القطاع الزراعي يحتاج الى رأس مال كبير، ومكننة متنوعة واراض شاسعة وبذور واسمدة واعلاف وادوية ولقاحات بيطرية لمكافحة الافات والامراض واستصلاح اراضي، وانشاء قنوات اروائية ومبازل لتحسين خصوبة التربة، وبناء وحدات سكنية للفلاحين والعاملين في المشاريع، وكذلك العمل بشكل جدي في تسهيل اجراءات عملية المنح او الاقراض، وايصال الاموال اللازمة الى مستحقيها المنتجين الحقيقيين.

واشار الرمضاني الى ان المصارف وشركات التمويل المالي تسعى الى ايلاء النشاط الائتماني سواء أ كان في القطاع الزراعي ام القطاعات الاخرى لتحقيق جودة الاداء وسرعة التنفيذ والتسديد في المواعيد المحددة والتموين في المشاريع الحقيقية ذات الربحية المضمونة بدراسة التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض بشكل موضوعي، والاهم من ذلك دراسة الحاجة الفعلية للتمويل والمدة المطلوبة للسداد وان للقطاع الزراعي العديد من المشاريع التي تحتاج الى تمويل في اجال مختلفة قصيرة وقد تكون متوسطة او المشاريع الستراتيجية التي تحتاج الى قروض طويلة الاجل، واختتم الرمضاني بحثه بتأكيده اهمية ان التمويل في القطاع الزراعي يتأثر كثيرا بمقياس الربحية وبالتحوطات من المخاطر الائتمانية، لذلك على المسؤولين العاملين في الادارة الائتمانية، ان تكون لهم الخبرة والدراية التامة في دراسة التقديرات والكشوفات المالية بكل حرفة، بحيث تتم المواءمة بين التكلفة والمردود المالي، لكي يتم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

بحوث خارجية

كما شهدت جلسات المناقشة قراءة في بحوث الخارج، اهمها ملخص بحث د.فلاح خلف الربيعي / ليبيا ..بعنوان "تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي" اشار فيه الى ان أي ستراتيجية للانتقال في الاقتصاد العراقي ينبغي أن تركز على تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ببعديه الداخلي والخارجي، ،على أن تعمل على تغيير أسلوب التنمية، من خلال العمل على نقل الاقتصاد العراقي من حالة الاقتصاد السلطوي الشمولي إلى اقتصاد يقوم على نظام المنافسة والكفاءة والسوق الحرة . واشر البحث أن أي برنامج اقتصادي بعيد المدى يستهدف تحقيق عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، ينبغي أن يركز على الآليات الاتية :

١-زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي، خصوصا في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٨٠ ٪ .

٢-زيادة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة إلى ما لا يقل عن ٨٠٪.

٣- ضمان التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة.

٤-اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية و تقليص الاستيرادات.

٥-تطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.

اما أ.م.د هناء عبد الغفار السامرائي/ المانيا.. فقد تناول في بحثه الموسوم (الاقتصاد المختلط، السياسة الممثلة للتحول في العراق) شكل النظام الاقتصادي البديل للعراق ، بعد اعتماده ولسنوات طوال النظام الاشتراكي والملكية شبه التامة لوسائل الإنتاج من قبل الدولة ، وانفرادها برسم الخطط التنموية الإلزامية الشاملة ، مع رسم الخطوط الحمرالتي يمكن للقطاع الخاص الوطني التحرك ضمنها.

أزمة المياه وجولة التراخيص

وتلاه مناقشة بحث (تحديات ازمة المياه تهديد للامن المائي والزراعي والتنمية البشرية في العراق) للدكتور ثائر محمود رشيد العاني. وهدفت الدراسة الى بيان مايعانيه العراق من شح الموارد المائية، وزيادة التنافس بين الاستخدامات القطاعية المختلفة المنزلية والصناعية والزراعية والسياحية في ظل السياسات المائية للدول المجاورة.

وفي جلسات الموتمر الثانية تناول الاكاديمي د عمرو هشام محمد من مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بالتعاون مع د. مثنى مشعان (انعكاسات جولة التراخيص على واقع الصناعة النفطية) اكد فيها ان جولة التراخيص النفطية موضوع جدلي وله ابعاد كثيرة، وكثيرا ماحفلت قوانين جديدة بلغط كبير قبل او دون اقرارها، مثل قوانين النفط والغاز والاستثمار الاجنبي وغيرها، برغم انها ليست قوانين جديدة، لان دول كثيرة بدأته قبلنا، وناقش كذلك قضية الاحتياطات النفطية التي اشار فيها الى ان العراق يملك الاحتياطي الثالث منه بعد السعودية وايران لكنه ليس منتجاً كبيرا للنفط وهي اقل من نسب انتاج دول العالم الاخرى.

واعتلى الجلسة د. احمد ابريهي العلي نائب محافظ البنك المركزي العراقي في حديث تناول موضوعة اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار راجع فيه المفاهيم الاساسية لاقتصاديات النفط في العراق ومصداقيتها، عندما عالجت الدراسة عدة فرضيات حول مستقبل الطلب على النفط، وفرص نجاح البرنامج النفطي العراقي وكذلك جولات التراخيص والعوائد والتكاليف، واعادت الدراسة تقديم مقترح لتشريع موازنة للتصرف بالعملة الاجنبية من الموارد النفطية. وفي مطلع حديثه ثمن دور مؤسسة المدى في رعاية هكذا فعاليات تصب في صالح العملية الاقتصادية في العراق.

آراء وأفكار

وخلال جلسات المؤتمر ابدى عدد من الباحثين والخبراء والمختصين آراءهم حول اعمال المؤتمر والجدوى المستقاة من البحوث المقدمة، اذ رأى الدكتور عباس ابو التمن ان العراق بحاجة الى مثل هذه الجهود لتعزيز موضوع الاصلاحات الاقتصادية، واقامة العديد من الموتمرات واللقاءات المباشرة مابين جميع المعنيين في المجال الاقتصادي، سواء باحث او خبير او مختص، وحتى من اصحاب القرار، وان مبادرة مؤسسة المدى لإقامة هذا المؤتمر جهد كريم يصب في خدمة البلاد وكيفية بناء الاقتصاد العراقي على الاسس والمعطيات الجديدة بعد التغييرات الاخيرة والفوضى التي عمت البلاد.

من جانبها اكدت الدكتورة اكرام عبد العزيز مديرة عام الدائرة الاقتصادية في الهيئة الوطنية للاستثمار، ان جهود مؤسسة المدى في اقامة هذا المؤتمر والذي يعنى بجوانب مهمة في حياة العراق وهي الاصلاحات الاقتصادية وتسليط الضوء على مكامن الخلل التي هي بالدرجة الاولى تمثل ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط بالدرجة الاولى، وادارة الانفاق العام، واكدت اهمية اعادة النظر في توجهات الانفاق العام، والتركيز بصورة اكبر على الانفاق الاستثماري للقطاعات الحقيقية الزراعية والصناعية المدرة للدخل والمشغلة للايدي العاطلة، وهي تخلق تنوعاً في المحتوى التصديري للبلد، وان لا يصار الى الاعتماد على النفط كسلعة رئيسة تحكم توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات واستقراره.

ياسمين سعدون مديرة الاحصاء الصناعي للجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط قالت: ان المؤتمر ناقش مواضيع مهمة تدعم الاقتصاد العراقي وتطوره، اذ تطرق لعدد من الاوراق المصححة، لكن اتضح جلياً ومن خلال المناقشات ان الاقتصاد العراقي مدمر من الناحية القطاعات الصناعية والزراعية ، وضرورة ان يكون هناك تدخل من قبل الدولة من خلال دعمها. ويعد الموتمر واقعا ملموساً لكنه يحتاج لوقفة جادة من قبل المسؤولين في الحكومة للاخذ بالتوصيات وترجمتها على الواقع العملي للنهوض بالاقتصاد العراقي.

الدكتورة رجاء عزيز من البنك المركزي العراقي، اشارت الى ان السياسة النقدية استطاعت من خلال ادواتها غير المباشرة من السيطرة على التضخم الاساس وبناء احتياطات قوية للدولة تغطي استيراداته لمدة ستة اشهر، كما استطاعت السياسة النقدية عبر ادواتها غير المباشرة من تخفيض التضخم والسيطرة عليه، وجعل معدلات نمو التضخم تسير بمعدلات متناقصة عن السابق، هذا هو هدف السياسة النقدية في السيطرة على التضخم وتحسين سعر صرف الدينار.

جانب من الحضور في المؤتمر

فاروق الرمضاني

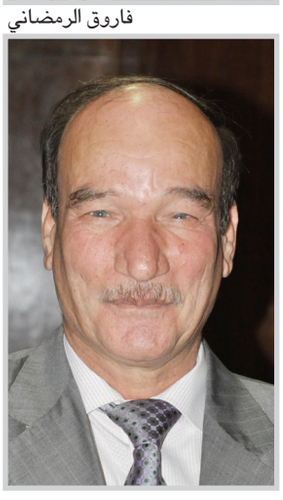

د. عباس ابو التمن

د. محمد صالح القريشي

د. اكرام عبد العزيز

د. احمد بريهي

توصيات المؤتمر

في ظل مرحلة سياسية وأمنية غاية في الدقة، عقد المؤتمر الاقتصادي لمؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون الموسوم (الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق) وذلك خلال المدة (٢٤ – ٢٥ – نيسان٢٠١٠) ، وقد انتظم لفيف من النخب والخبراء الاقتصاديين ليبحثوا الآليات والركائز التي تهدف إلى الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق من خلال دراسات وبحوث وأوراق عمل في محاور عدة، وقد تلاقحت وتجادلت جملة من الأفكار والرؤى الاقتصادية لتخرج بمحصلة توصيات جمعت بين مزايا الرؤى الستراتيجية للأكاديميين ومؤسسات الحكومة والقطاع الخاص وكالآتي:

١- إن التناقض والتعارض بين السياستين المالية والنقدية يؤثر سلبا على النتائج النهاية المتوخاة لكلا السياستين ما يستلزم أهمية إيجاد آلية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لانجاز الإصلاح الاقتصادي بكفاءة.

٢- من اجل تعزيز وزيادة الشفافية والإفصاح في المؤسسات النقدية المالية لا بد من وضع تصنيف رسمي للجدارة الائتمانية للعراق من قبل مؤسسات تصنيف ائتمانية دولية معتمدة رسمياً لاسيما بعد تبلور مؤسسات إحصائية وطنية تتمتع بقدر مناسب من الشفافية.

٣- حقق البنك المركزي انجازات ايجابية في مجال استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار. ونظرا لأهمية موضوع رفع الاصفار، لذا نوصي بدراسة الموضوع من حيث التوقيت والآثار السلبية المتوقعة؛ كونه من المفترض أن يمثل إجراءً نهائياً.

٤- تذبذب سعر النفط، بل وتقلباته، من الخصائص الأصيلة في سوقه ولذلك لابد من التعامل مع هذه الحقيقة بالتحوط ومن الضروري للعراق زيادة الميل للادخار من الموارد الإضافية.

٥- على قدر البيانات المتاحة يبدو ان عقود الخدمة مناسبة ومجزية للدولة وعوائد العراق منها عالية، ومجموع تكاليف الاستثمار والتشغيل والمدفوعات للشركات الأجنبية، يمثل نسبة معقولة من الإيرادات، لذا نوصي بتبنيها في العقود النفطية.

٦- إن برامج التثبيت وإعادة الهيكلة في الدول النامية التي تبنتها عالجت الاختلال المالي، أما الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فقد بقيت على حالها، او ازدادت حدة لذلك ينبغي الالتفات الى تلك الاختلالات عند تطبيق بعض توصيات الصندوق في العراق.

٧- حشد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والمؤسساتية والتشريعية بما يسهم في زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي، خصوصا في القطاعات غير النفطية، لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

٨- التركيز على الاستثمار في البنية التحتية وضرورة اعتماد الاستثمار بطريقة (البناء والتشغيل ونقل الملكية) للتخفيف من الضغط على الموازنة الاستثمارية في إنشاء البني التحتية وخاصة في مشاريع الطرق والكهرباء.

٩- توفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاع العام والخاص على أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية، والخضوع لقوى السوق، ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.

١٠- الاهتمام بمعالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية (الحقيقية)، فضلا عن معالجة الاختلالات المالية والنقدية.

١١-ضرورة استثمار زيادة عائدات النفط العراقي من اجل تخليص الاقتصاد من مشكلة الأحادية، وتنويع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاعتماد على القطاعات الرئيسة كالزراعة والصناعة.

١٢- سيتم رفع التوصيات التي خرج بها المؤتمر إلى مجلس النواب والحكومة المقبلتين.